

## المحاضرة الرابعة عشر : العوامل الثقافية للجريمة

قصد بالثقافة مجموعة القيم التي يتشكل على أساسها الضمير الفردي والجماعي في المجتمع،  
واهم عوامل الثقافة في المجتمع الحديث هي ( التعليم، والدين، ووسائل الاعلام المختلفة، الآداب  
والأخلاق، العرف )

**اولا: علاقة التعليم بالظاهرة الإجرامية:** أن معيار التمييز بين المتعلم وغير المتعلم في مجال دراسات علم  
الإجرام هو الالمام بالقراءة والكتابة، وعلى هذا يكون متعلم - وفقا لهذا المعيار- من حصل على اعلى  
الدرجات العلمية، ومن توقف عند حد معرفة القراءة والكتابة، وبعبارة أخرى المتعلم هو من ليس  
امية، والأمي هو الذي لا يقرأ ولا يكتب.

1- أثر التعليم على حجم الظاهرة الإجرامية: بخصوص العلاقة بين التعليم وحجم الظاهرة الإجرامية،  
فقد تعددت الأبحاث وتضاربت نتائجها، فهناك دراسات إنتهت إلى وجود علاقة عكسية بين التعليم  
والظاهرة الإجرامية، فكلما إنتشر التعليم إنخفضت نسبة الإجرام، وقد عبر كل من (فيكتور هيغو) و  
(فيري) عن هذا المعنى بالقول ان فتح مدرسة يعادل غلق سجن) .

بينما خلصت دراسات أخرى إلى عدم وجود أية علاقة بين التعليم والظاهرة الإجرامية. فانتشار  
التعليم لم يؤدي إلى انخفاض نسبة الإجرام التي ظلت ثابتة لم تتغير. ففي إحصائية فرنسية عن عدد  
المجرمين على مدى السنوات من (1851- 1913) وجد أن هذا العدد لم يتغير كثيرا على الرغم من أن  
نسبة الأمية إنخفضت حوالي (90٪). ولكن يمكن أن يستخلص من الدراسة الفرنسية نتيجة أخرى،  
وهي أن إنخفاض عدد الأميين بين المجرمين يقابله إرتفاع عدد المتعلمين بينهم طالما أن نسبة الإجرام  
لم تتغير، ومن ثم يكون للتعليم أثر سئ على الظاهرة الإجرامية، ويصبح بذلك القول السابق ليفكتور  
هيغو (فتح مدرسة يقابله غلق سجن غير صحيح، ومن ثم يكون صحيحا القول (أن فتح مدرسة  
يقابله فتح سجن). وواقع الأمر ان تضارب النتائج على هذا النحو يشكك في قيمتها بخصوص تحليل  
أثر التعليم على الظاهرة الإجرامية، فمن الثابت أن الجهل ليس معناه الشر المطلق وانعدام الاخلاق،  
كما أن العلم ليس معناه الفضيلة وحسن الخلق وحميد الخصال، فيوجد بين المتعلمين مجرمون،  
كما يوجد بين الجهلاء فضلاء. ولكن حقيقة أن التعليم غالبا ما يوسع المدارك ويهذب المشاعر  
والدوافع، ومن هذا المنطلق قد يحد من الإجرام في بعض الأحيان، وقد يساعد عليه في احيان أخرى .  
فالتعليم يهيء للفرد مركزة مناسبة في المجتمع يكون عاصلا له من سلوك الطريق غير المشروع، وإذا  
راودته نفسه إلى اتخاذ مثل هذا الطريق فانه يمعن في التفكير قبل السير فيه فيقدر ملامته وعواقبه،  
كما أن للتعليم دورة بارزة للقضاء على الكثير من الخرافات والعادات السيئة، فكم من جرائم  
الاحتيال ارتكبت ضد اشخاص آمنوا بخرافات دفعت بهم إلى الاستسلام الخداع المحتالين وحيلهم،

كالشفاء من الأمراض أو إعادة الحبيب أو التفريق بين الاحباب، وكم من عادات سيئة قذفت بمعتنقها في ظلمات السجون كعادة الثأر أو الانتقام. ولهذا يقال أن للتعليم دورة وقائية في بعض الاحوال يحول بين الفرد وبين الاقدام على السلوك الإجرامي يضاف إلى ذلك أن الوسائل العلمية الحديثة في الكشف والتنقيب عن الجرائم والمجرمين قد يترتب عليها إحجام بعض الأشخاص عن اقرار الجرائم. وبالمقابل فإن التعليم قد يساعد على الإجرام، وخاصة اذا صادف لدى الفرد ميولا او استعدادا اجرامية، فقد يكون المركز المرموق او العالي الذي يشغله الفرد، وكذلك طبيعة الوظيفة التي يمارسها دورة في هذا السبيل، ويضاف إلى ذلك أن التقدم العلمي قد وضع تحت بصر الافراد الوسائل التي تسهل ارتكاب الجريمة او اخفاء آثارها كالمحاليل الكيميائية المختلفة والمسدسات الكاتمة الصوت والسيارات. كما أن التعليم يسهم في تطوير الجريمة وابتكار انواع جديدة منها وممارستها بأشكال جديدة، حيث أن هناك أنواع من الجرائم الخطيرة تتطلب درجة عالية من المعرفة العلمية والتكنولوجية مثل جرائم تزيف النقد وغش الأدوية والسطو على البنوك والشركات الكبرى. وفي كل الاحوال فان هذا الأثر المحدود للتعليم على حجم الظاهرة الإجرامية أثر غير مباشر فقط.

2- أثر التعليم على شكل الظاهرة الإجرامية: ان العلاقة بين التعليم وشكل الجريمة لاتقبل الشك، فمع انتشار التعليم تغير وجه الجريمة، اذ قلت جرائم العنف والقسوة وزادت جرائم الذكاء والحيلة، فالأميون يغلب على اجرامهم العنف، فيرتكبون الحريق العمد والقتل والإيذاء

أما المتعلمون فيغلب على اجرامهم عدم اللجوء إلى القوة العضلية، فيرتكبون جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة والسرقة وجرائم الصك والتزوير والتزيف وغش الأدوية.

ففي إحصائية اعدتها (لومبروزو) عام 1895 أكد فيها أن جرائم القتل إنخفضت مع إرتفاع نسبة المتعلمين، وان جرائم السرقة قد زادت. وقد إنتهى إلى نفس النتيجة (جولي) عام 1953 حيث وجد ان جرائم القتل والجرائم المخلة بالأخلاق والحريق إرتكبتها أشخاص ذو مستوى تعليمي منخفض. ويتضح مما سبق أن التعليم يمكن أن يفضي - كما قال (جاروفالو) - إلى نوع من التخصص في الإجرام ، ويكون للتعليم في نطاق شكل الظاهرة الإجرامية أثر مباشر. وخلاصة القول أن التعليم يمكن أن يعد سلاحا له حدان فإن أحسن سياسته بحيث تم ربطه بالعقيدة من جهة، ووجه لخدمة أهداف المجتمع العليا ولسد مطالب المجتمع، لكي تضمن الدولة عمة منتجة لكل خريج من جهة أخرى، واذا ما صاحبت برامج التعليم مجموعة من البرامج التربوية الدينية ذات الكفاءة العالية في تكوين نماذج فكرية وسلوكية فاضلة، واذا ما تضافرت التربية المنزلية مع التربية المدرسية في اتجاه إيجاد الشخصية الاسلامية القومية المتماسكة للنشء، فإنه يمكن أن يكون لها دورها الايجابي داخل المجتمع.

**ثانيا: علاقة الدين بالظاهرة الإجرامية:** يراد الدين - بمعناه العام - مجموعة من القيم والمبادئ السامية التي تحض على الخير وتنهى عن الشر. ولهذا فإن للدين أثر لاينكر على الظاهرة الإجرامية

وذلك عن طريق الابتعاد عن الافعال الإجرامية لمخالفتها المبادئ الدين، ويفسر ذلك بأنه متى ما تغلغل الدين في النفوس وتشربت به الضمائر، ونقشت قيمته في القلوب، فإن ذلك يحول بين الفرد وبين المعصية، فلا يرتكب جرماً، كبر أو صغراً. ولما كانت العقيدة الدينية في المقام الأول علاقة بين الإنسان وربه، فإنه يكون من الصعوبة بمكان- ان لم يكن من المستحيل - إجراء دراسته عن أثر هذه العلاقة على الظاهرة الإجرامية. وقد حاول من قبل كل من (لومبروزو، وفيري، وجاروفلو، وتارد) دراسة علاقة الدين بالأجرام، ولكن ابحاثهم انتهت إلى نتائج متناقضة، والسبب الحقيقي لتضارب هذه النتائج هو الابتعاد عن الاسلوب العلمي في البحث، والتعبير عن وجهة النظر الشخصية المسبقة، وعلى وجه الخصوص موقفهم الشخصي من الاديان. ولقد خلصت الأبحاث الحديثة أيضاً إلى نتائج متناقضة. ويبدو أن نقطة الخطأ الفادحة في هذه الأبحاث هي التوهم بأن بحث أثر الدين على الإجرام يكتفي فيه بإجراء المقارنة بين من ينتمون إلى دين معين او يعلنون ذلك، او حتى الذين يمارسون بعض أو كل شعائره وبين غيرهم من المجرمين، فالبون شاسع بين عقيدة صادقة وراسخة في النفوس، وبين مجرد الانتهاء لتلك العقيدة حتى ولو أخذ صورة تأدية الطقوس التي تأمر بها تلك العقيدة، وبعبارة أخرى أن جوهر الدين لا يتجسد بين كل معتنقيه. والحقيقة التي لامراء فيها أن للدين الصادق اثر عكسي على الإجرام، بمعنى أنه كلما تأصلت العقيدة الدينية في النفوس كلما قلت نسبة الإجرام، والعكس بالعكس.

**ثالثاً: علاقة وسائل الاعلام بالظاهرة الإجرامية:** ان وسائل الاعلام قد تكون مقروءة مثل الصحف والمجلات والكتب (الصحافة والأدب) وقد تكون مسموعة كالإذاعة، وقد تكون مرئية كالتلفاز والسينما والمسرح. وتعد هذه الوسائل بكافة انواعها من أهم مصادر الثقافة، ولها تبعاً لذلك شأن عظيم في تكوين ثقافة المجتمع، وهي بحسب طبيعتها أداة طيعة لتحقيق الاغراض المنتظرة منها، فهي سلاح ذو حدين، تستخدم في الخير، كما تستخدم في الشر حسبما يوجهها من يسيطر عليها، ولهذا فمن المتصور وجود علاقة بينها وبين الظاهرة الإجرامية.

1- أثر الصحف على الإجرام: يظهر أثر الصحف على الإجرام من خلال المساحات المخصصة فيها لأخبار الجريمة، ويتوقف مدى هذا الأثر على قدر هذه المساحة، وعلى الكيفية التي تعرض بها، والغرض من هذا العرض، ونوعية القراء الذين يهتمون بأخبار الجريمة. وقد دلت الإحصاءات الامريكية على أن ارتفاع الإجرام بنسبة (33%) مقابل زيادة المساحة المخصصة لنشر أخبار الجريمة بنسبة (2000/%)، وان هذه المساحة كانت عام 1881 لاتزيد عن نصف عامود، إرتفعت إلى ستة أعمدة عام 1893 ووصلت عام 1929 إلى ما يبلغ (14/%) من مساحة الصحيفة وتنشر اخبار الجريمة في غالبية الصحف بعنوانين مثيرة، ووصف تفصيلي لاينجو من المبالغة، وهدف الصحف من هذا الأسلوب في نشر أخبار الجريمة تجاري، حتى تضمن أكبر نسبة توزيع ممكنة، كما لوحظ ان اغلب قراء باب الجريمة من الصغار والشبان.

وبالنظر لكون الصحف ليست على نمط واحد من حيث عرض اخبار الجريمة فقد تضاربت الآراء عن أثرها على الظاهرة الإجرامية. فقد هاجمها (لومبروزو) مهاجمة شديدة وربط بينها وبين ارتفاع نسبة الجريمة كما حاول بعض الباحثين إثبات عكس ذلك والكشف عن دورها الإيجابي في التخفيف من حدة الظاهرة الإجرامية. والواقع أن كلا الرأيين يعبر عن جانب من الحقيقة، لا الحقيقة كلها، فطريقة عرض أخبار الجريمة قد يكون لها دور مانع منها، وقد يكون لها دور دافع عليها. ويتجلى الدور المانع للصحافة في الامور الآتية : أن من مهمة الصحافة نشر الأخبار حلوها ومرها، والجريمة خبر، وبالتالي يكون من المناسب أن تنشرها الصحافة بدلا من ترك الأمر بشأنها للأشاعات التي يتناقلها الأفراد العاديون، كما أن نشر خبر الجريمة قد يكون بالنسبة لبعض الاشخاص وسيلة للتنفيس عن الرغبات الاجرامية المكبوتة وإشباعا كافية لها، مما يترتب عليه عدم إقدام هؤلاء الأشخاص على تنفيذ هذه الرغبات، وخاصة اذا كان خبر عرض هذه الجريمة قد تم بطريقة مقززة ومنفرة، يضاف إلى ذلك أن نشر اخبار الجريمة وأسماء المشتبه فيهم او المتهمين فيها قد يساعد على تعقب الجناة (كما في حالة نشر صورهم او اوصافهم في الصحف) والقبض عليهم، ويساعد كذلك على متابعة الجمهور لسير جهاز العدالة الجنائية، لأنه في الأعم الأغلب من الحالات لا يستطيع الأفراد الحضور بأشخاصهم جلسات المحاكمة، فيكون في نشر خبر محاكات المتهمين تعويض لهم عن مثل هذا الحضور، حتى يطمئنوا أن المجرمين لن يفلتوا من يد العدالة، وقد يؤدي كل ذلك إلى عدول بعض الأفراد عن ارتكاب السلوك الإجرامي خشية التعريض بهم في الصحف.

اما عن دور الصحافة الدافع إلى الجريمة فيمكن حصره فيما يأتي: أن كثرة نشر اخبار الجريمة قد يجعل جانبا من الرأي العام لا يكتثر بها، بل قد يتعاطف مع مقترفيها، وقد يترتب على ذلك تشجيع من يوجد لديهم إستعداد إجرامي او ميل اليه على ارتكابها، وخاصة بين من يشعر منهم بالزهو والفخر اذا نشرت صورته او ذكر اسمه في الصحف، يضاف إلى ذلك أن نشر الجريمة قد يؤثر على سير العدالة الجنائية فيحول دون القبض على المجرمين (اذا نشرت مثلا خطط البوليس في تعقبهم)، او وقوع القضاة في الحرج (في حالة تنبؤ الأحكام التي ستصدر ضدهم) . ومن الجدير بالذكر ان للخبر الاذاعي ذات الأثر على الظاهرة الإجرامية كالخبر الصحفي وان كان بدرجة اقل من هذا الأخير.

2- أثر الأدب الأخلاق والقيم على الجريمة: يبدو هذا الأثر من خلال الاعمال الأدبية التي تنصب على الجريمة والمجرمين، فتصور اساليهم في تنفيذ اغراضهم الاجرامية، كما تظهرهم بمظهر البطل الذي ينجح في الافلات من قبضة العدالة، وهذا ما تزخر به القصص البوليسية وقصص العنف والجنس وغيرها مما يتضمن التحريض على الصفات الدنيئة والخسيسة، وهذا النوع من الأدب الرخيص يؤثر بصفة خاصة على عقلية الشباب وعلى وجه الخصوص، محدودي الثقافة منهم، فيدفع بهم إلى الوقوع في حماة الجريمة تقليدا لبطل القصة او الرواية . ولكن بجانب هذا الأدب الرخيص يوجد

الأدب المترفع الذي يدعو إلى الفضيلة ونبذ الرذيلة ويحارب العنف بكافة صوره، ولاشك في أن هذا النوع من الأدب له دور وقائي قد يحول بين قرائه وبين الوقوع في هاوية الإجرام.

3- أثر التلفاز (التلفزيون والسينما على الجريمة): تباينت نتائج الدراسات حول اثر التلفزيون والسينما على الإجرام، ومع ذلك يمكن القول أن لهاتين الوسيطتين من وسائل الإعلام اثر مانع واثردافع على الإجرام كالصحف. فقد يكون للتلفزيون والسينما اثر مانع من الإجرام متى ما كان البرنامج التلفزيوني او الفيلم يعرض الجريمة بصورة تنفر من انتهاج السلوك الإجرامي، وقد تساعد مشاهدة التلفزيون على تجمع الأسرة حوله مما يقلل من نزول الأبناء وخروجهم في الشوارع وتجنيمهم الاختلاط بقرناء السوء ومن ثم عدم تعلمهم صناعة الجريمة. ولكن الواقع الحالي يتمثل في كثرة عرض أفلام العنف والجنس على شاشات السينما والتلفزيون، والتعود على رؤية هذه الأفلام، بل وترقب عرضها، مما يدفع إلى انتهاج السلوك الإجرامي سواء، بتقليد البطل في الفيلم او الاستعانة ببعض الاساليب التي استخدمها في تنفيذ اغراضه، والجدير بالذكر ان خطورة هذا الأثر الضار للتلفزيون والسينما تكمن في انتقال عدواه إلى الشباب من الجنسين، فيرى في السلوك الإجرامي ظاهرة عادية، ويتلبد لديه الاحساس بوخز الضمير. وفي هذا كشفت العديد من الدراسات مثل (دراسة اللجنة القومية لدراسة القيم الاجتماعية في افلام السينما) عن تأثر الجناح بأفلام السينما سواء في تعلم اساليب السرقة والغش او الرغبة في الحصول على المال بالأساليب السهلة دون بذل جهد او في تضليل رجال الشرطة، او في تعلم اساليب الدعارة والهرب مع العشاق بالنسبة للاناث... الخ. ويمكن أن تخلص إلى أن القول بأن أثر وسائل الاعلام على الظاهرة الأجرامية والانحراف ليس أثرة فارقة او مؤدية إلى ظهور السلوك الإجرامي من العدم، ولكن أثره يقتصر على اثاره دوافع اجرامية او انحرافية قائمة وموجودة بالفعل بسبب عوامل أخرى لاتتصل بالاساليب الاتصال او الاعلام ذاتها، وفي مقدمة هذه الأساليب اسلوب و مضمون التنشئة الاجتماعية ومدى عمق وتمكن العقيدة في النفس ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي ساهمت في تربية الشخص من حيث نوعيتها وما أدت إليه من تكوين ميول وإستعدادات وقيم معينة لدى الشخص... الخ هذا إلى جانب الاستعدادات العضوية الوراثية لدى الشخص نفسه.